E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1999/8/Add.1
25 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية
الدورة الثلاثون
١-٥ آذار/ مارس ١٩٩٩
البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الاقتصادية: الإحصاءات الاقتصادية الأخرى

ملاحظات البنك الدولي على التقرير المقدم عن تقييم برنامج المقارنات الدولية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية، بناء على طلب البنك الدولي، الملاحظات التي أبداها البنك على التقرير المتعلق بتقييم برنامج المقارنات الدولية (E/CN.3/1999/8) الذي قام خبير استشاري بإعداده للجنة؛ وترد الملاحظات في المرفق.

* E/CN.3/1999/1.

090299 080299 99-02107

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمـــة	١ -٤	٣
ثانيا - عرض عام	٥	٤
ثالثا - داعي القرق الرئيسي: المصداقية	٦ -١٤	٤
ألف - سلامة المفهوم	٧ -٨	٤
باء - الإطار المنهجي	٩ -١٢	٥
جيم - عملية إدارة البيانات	١٣-١٤	٦
رابعا - جهود البنك الحالية لتحسين الأساليب	١٥-١٧	٧
خامسا - تقدير البنك	١٨	٧
سادسا - استخدام تعادلات القوة الشرائية	١٩	٨
سابعا - التمويل	٢٠-٢١	٨
ثامنا - خاتمة	٢٢	٩

المرفـق

ملاحظات البنك الدولي على التقرير المقدم
عن تقييم برنامج المقارنات الدولية

أولا - مقدمـــة

١ - تمثـل هـذه الملاحظات رد البنك الدولي على التقريـر المقـدم عـن تقييم برنامج المقارنات الدولية (E/CN.3/1999/8)، الذي أعده الخبير الاستشاري جيكوب رايتن. ويرحب البنك بالتقرير وبتأييده القوي لبرنامج المقارنات الدولية. كما يتفق البنك عموما مع كثير من التوصيات الواردة في التقرير.

٢ - ورهنا بالنتائج التي ستخلص إليها اللجنة الإحصائية في دورتها الثلاثين في آذار/ مارس ١٩٩٩، سيمضي البنك قدما إلى إكمال الخطوات النهائية من المرحلة الحالية من برنامج المقارنات الدولية على الصعيد العالمي وبدء الأنشطة المتعلقة بالجولة التالية. ويتناول البنك سواء من خلال بحوثه أو من خلال مختلف الدروس المستفادة من تجارب نطاق أوسع من البلدان، بعض المسائل المنهجية والتنفيذية التي أثيرت على مدى الماضي القريب. وبصفة عامة، يثق البنك إلى حد كبير في النتائج المتعلقة بالاستهلاك الخاص على مستويات التجميع التي يغلب عليها استخدام هذه الأرقام. وقد تلقى شواهد مشجعة من عدة مصادر على أن المعلومات المتعلقة بالنفقات والأسعار التي جمعت لغرض برنامج المقارنات الدولية لم تسهم في التوصل إلى حسابات وتقديرات وطنية أكثر قوة للإنفاق الشخصي فحسب وإنما أيضا إلى تدابير أكثر جدوى إزاء الفقر في عدة بلدان.

٣ - وبالنسبة لمسألتي تكوين رأس المال والاستهلاك العام، من المسلَّم به أن هناك مجالا أوسع للخطأ والانحراف المحتمل. ويواصل البنك تحري السبل البديلة لتحسين هذه التقديرات القطاعية وزيادة مراعاة الاختلافات النوعية بين البنود والبلدان. ويعيد البنك النظر في منهجية جمع تقديرات التشييد، وإعداد مواصفات أسهل للمكونات والنشاط بدلا من محاولة تحديد وتنميط تكلفة الأبنية والمشاريع. ومن المنظور العملي؛ وجد البنك أنه حيثما تولت شركات لقياس الكم من القطاع الخاص تسعير "نماذج" التشييد، لم يكن دائما من السهل التأكد من سلامة التقديرات الناتجة، التي كثيرا ما تكون كثيرة التفاصيل، وتدقيقها. وأيضا في بعض الحالات، عندما أثيرت استفسارات لاحقة، لم يمكن للمكاتب الإحصائية الحصول على متابعة وافية بمجرد إتمام العقد. ومن ثم يتوق البنك إلى استنباط إجراءات ملائمة لإبقاء أكبر قدر من نشاط جمع بيانات برنامج المقارنات الدولية تحت سيطرة المنظمات الإحصائية مباشرة، والمساعدة على تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام بهذا العمل.

٤ - كما عني البنك بإنتاج برمجيات حاسوبية تتيح المزيد من الإجراءات الآلية لتنقيح وإثبات الملاحظات الأساسية، وقد أبرزت هذه السمة في التقرير باعتبارها أساسية لتحسين نوعية التقديرات.

ثانيا - عرض عام

٥ - يؤيد البنك بصفة عامة الاستنتاجات الواردة في تقرير تقييم برنامج المقارنات الدولية. ومما له أهمية أن التقرير يؤكد الاستنتاجات الواردة في استعراض دولي سابق يبرز فوائد حساب تعادل القوة الشرائية. ويوافق البنك على الاستنتاجات الرئيسية الواردة في كل من التقرير والاستعراض المذكور أعلاه التي تفيد أن تعادل القوة الشرائية - التي يعد تقديرها الهدف الأول لبرنامج المقارنات الدولية - حيوي بالنسبة لنطاق عريض من التحليلات الاقتصادية الهامة المتعلقة بالسياسة العامة. كما يعترف بأن نظام الحسابات القومية يكون ناقصا بدون برنامج المقارنات الدولية (انظر الفرع الثالث - باء أدناه). كذلك يقبل البنك الملاحظات الواردة في التقرير بشأن الحاجة إلى تحسين آنية تقديرات تعادل القوة الشرائية وزيادة موثوقيتها وتحسين نوعيتها. وبينما قد يرغب البنك في مجادلة ما جاء في التقرير بشأن عدة مسائل تفصيلية، فإنه يعتقد أن من المهم الحفاظ على تنسيق مركزي لبرنامج المقارنات الدولية على الصعيد العالمي، وأنه ينبغي أن يعزز بدرجة كبيرة، هذا العمل المتعلق بالإدارة، الذي يتطلب المزيد من الموارد.

ثالثا - داعي القلق الرئيسي: المصداقية

٦ - يرى التقرير أن نتائج برنامج المقارنات الدولية تواجه "فجوة مصداقية". ويحدد البنك ثلاثة عوامل رئيسية تمس مصداقية الأعداد وهي: سلامة المفهوم؛ والإطار المنهجي؛ وعملية إدارة البيانات، أو بشكل أكثر تحديدا، الطريقة التي تنفذ بها إجراءات جمع البيانات لتبويب المعلومات الأساسية. ويتصل هذا بالمسائل الأساسية المألوفة المتعلقة بما إذا كان المفهوم محددا تحديدا صحيحا وله مغزاه، وما إذا كانت المنهجية الإحصائية المحددة تناسب التعريف المفاهيمي والنموذج المختار، وما إذا كانت الإحصاءات التي جمعت تعطي صورة عن كل من الواقع والأسس المفاهيمة والمنهجية.

ألف - سلامة المفهوم

٧ - يعتبر توفر المعلومات عن الأسعار فيما بين المناطق على الصعيدين الوطني والدولي أساسيا للفهم السليم للاختلافات الاقتصادية الحقيقية في سياق مكاني وتحليلها. وكما هو الحال بالنسبة للمقارنات على مدى فترة زمنية، من الضروري تكييف متتالية الأسعار الحالية حسب أساس ثابت للأسعار من أجل قياس التغير الكمي الحقيقي، ومن الضروري بالمثل، لدى إجراء مقارنات لمستويات الكم عبر البلدان، تحويل القيم الحالية للعملات المحلية إلى قيمة قياسية وقيمة نقدية مماثلة. ولتعادلات القوة الشرائية جدواها لأنها توازن بين الاختلافات القائمة في معدلات الأسعار بين البلدان بأسعار الصرف الحالية. وليست المقارنات المباشرة على أساس تحويلات الصرف الحالية مقياسا للاختلافات الحقيقية في الكم. فهي، على أية حال، تتذبذب بشدة من عام لآخر بالنسبة لكثير من البلدان. كما أن مقارنات سعر الصرف عرضة للتفاوتات من حيث العملة النقدية (التي تعتبر دولار الولايات المتحدة عادة) والبلد المتخذ أساسا للمقارنة على السواء.

٨ - ومن حيث المفهوم، تكون تعادلات القوة الشرائية مطلوبة عند تحليل الاختلافات بين القطاعات الرئيسية أو نفقات البضائع عبر البلدان، بل وحتى في داخل أحد البلدان. ولقياس الاختلافات الكمية الحقيقية، ليس هناك بديل آخر. فبشكل (عن طريق نفقات الإنفاق) أو آخر (من خلال قيم الإنتاج)، لا بد من إزالة الاختلافات بين مستويات الأسعار من أجل توفير مقارنات دولية قوية لمستويات الرفاه والناتج. ولا بد أن يكون واضحا وجود اتفاق إجماعي بين الباحثين وواضعي النظريات بشأن هذه النقطة. ولا يمكن إجراء المقارنات الشاملة للبلدان إلا بعد التسوية بين القيم لإزالة أية اختلافات في معدلات الأسعار باستخدام تعادلات القوة الشرائية. وجدير بالذكر أن الرابطة الاقتصادية الأمريكية ستقوم في اجتماع رسمي يعقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بتنصيب الأستاذين روبرت سومرز وألان هيستون زميلين مرموقين لإسهاماتهما الهامة في تحقيق فهم المقارنات الدولية. وكان قد تم منذ عدة سنوات تكريم الأستاذ إرفينغ كرافيس بالمثل لعمله الرائد في ميدان برنامج المقارنات الدولية. وقد كرست محاضرة "كوزنتس" عام ١٩٩٨، التي ألقاها أنغوس ماديسون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، لنفس الموضوع.

باء - الإطار المنهجي

٩ - إن الأمر يتعلق بما هي الطريقة المثلى لعمل حساب تعادل القوة الشرائية وما هو المستوى المقبول لدقة التحليلات التي يتم إعدادها. ومن الناحية المنهجية، يوجد نهجان عمليان لحساب تعادل القوة الشرائية وإجراء المقارنات المتينة فيما بين البلدان. وهما، على التوالي، نهج الإنفاق ونهج الناتج الحقيقي (القيمة المضافة). ومن المعترف به عامة أن نهج الدخل المقارن غير ممكن عمليا بسبب عدم القدرة على فصل وحدة "السعر" المتضمنة وعناصر الكم، خاصة في حالة وجود فائض تشغيل إجمالي أو صافٍ.

١٠ - ويعتقد البنك أن هناك مزايا لفحص تقديرات تعادل القوة الشرائية لكل من الإنفاق والناتج الفعلي، لأنها توفي بمتطلبات تحليلية مختلفة، مثل الموارد ومستويات المعيشة والإنتاج. ولكن البنك، بعد تقديم التمويل والدعم المبدئي لمقارنات غرونينغن (ماديسون) للناتج الحقيقي استنادا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ملتزم إلى جانب المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بنهج برنامج المقارنات الدولية القائم على أساس الإنفاق لأنه يوفر وسيلة سليمة من حيث المفهوم وممكنة التطبيق، لتوليد تعادلات قوة شرائية ملائمة ومجدية من حيث التنفيذ تشمل جميع البلدان بصفة منتظمة وبطريقة فعالة بشكل معقول من حيث التكلفة. وهذه الطريقة التي ابتكرها أصلا ميلتون غيلبرت وإرفنغ كرافيس وكانت جامعة بنسيلفانيا رائدة تجربتها، تتيح للمحللين والباحثين استخدام قدر أكبر بكثير من البيانات المفصلة للإنفاق والأسعار عند مستويات أدنى من المجاميع الرئيسية للاقتصاد الكلي. وتلك المعلومات تفيد بصفة خاصة في إدراك الأهمية النسبية، على المستوى القطري، للنفقات في قطاعات الاقتصاد الرئيسية ذات الدلالة المباشرة بالنسبة للسياسة العامة. وهي تشمل، على سبيل المثال، نفقات الصحة والتعليم بالمقارنة بإجمالي نفقات الأسرة المعيشية، وأهمية الاستثمار في الآلات والمعدات مقابل التشييد، والإنفاق على الغذاء و، لنقُل، الاحتياجات الأساسية وما إلى ذلك، كوسيلة لفهم الرفاه النسبي.

١١ - ولا يوجد اتفاق بشأن العملية المثالية لتجميع البيانات على الصعيد القطري في مقارنة إقليمية أو عالمية، وإنما يعتمد ذلك، على الأقل جزئيا، على التوظيف الموضوعي لهذه الممارسة. غير أن البنك استحدث برمجيات حاسوبية متطورة لإتاحة تطبيق أي إجراء قائم للجمع واختيار صيغة الرقم الإرشادي المفضلة على البيانات غير المجهزة.

١٢ - وبرنامج المقارنات الدولية جزء لا يتجزأ من نظام الحسابات القومية، مما يؤكد بشدة على أهمية تحقيق التجانس والقابلية للمقارنة، وهما موضع الانشغال الأول المعهود بالنسبة لأي إطار دولي. ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الذي أقرته جميع الوكالات الدولية الرئيسية، بما في ذلك المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي، جزء من الجهد العالمي المبذول لتحقيق الاتساق في تعريف وتوصيف نشاط الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز المقارنة بين الدول. وفي هذا الصدد، يعالج نظام الحسابات القومية ببعض الاستفاضة مسألة كيفية مواءمة القيمة الاقتصادية التي تعبر عنها الأسعار الوطنية الحالية مع التضخم بمرور الوقت، وكذلك مع اختلاف معدلات الأسعار فيما بين البلدان.

جيم - عملية إدارة البيانات

١٣ - يركز التقرير الاهتمام على المسائل العملية المتعلقة بنوعية البيانات؛ ويرى التقرير أن كثيرا من مقارنات النفقات على المستوى الأدنى لا يُعتد بها، وأن السبب الرئيسي لهذا هو سوء الإدارة والإشراف فيما يتعلق بالعمل الإحصائي على المستوى القطري في مجال برنامج المقارنات الدولية. ولا يوجد هنا حل سريع وسهل للمشكلة.

١٤ - ولتحسين القدرة والوعي على المستوى القطري، قام البنك بتمويل وتنظيم العديد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل التقنية العملية في جميع اللجان الإقليمية. وكان المتوخى منها على وجه التحديد هو تعزيز موثوقية العمل القطري المتعلق ببرنامج المقارنات الدولية. كما دعم البنك العمل المماثل الذي قامت به وكالات أخرى، مثل الأنشطة الميدانية التي يقوم بها المركز الأوروبي لمقارنة تكاليف المعيشة في جميع أنحاء العالم، بمساعدة من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، في المنطقة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، قدم البنك التمويل على مستوى فرادى البلدان لكفالة إجراء دراسات استقصاء الأسعار والإنفاق ذات الصلة لتوليد المعلومات اللازمة لبرنامج المقارنات الدولية ولتحسين البيانات المتعلقة بالأسعار والحسابات القومية بصفة عامة. ومع ذلك، لا يسع البنك إلا أن يتفق مع ما استنتجه التقرير من أن مهمة الإشراف على نوعية البيانات لم تنفذ بما فيه الكفاية في كثير من الحالات. وحدد البنك عددا من الحالات التي لم يوجه فيها اهتمام كاف من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية للتحقق من البيانات الأساسية التي سيعتمد عليها فيما بعد حساب تعادل القوة الشرائية على الصعيد الإقليمي والمصادقة عليها. وكان أحد الأسباب الهامة لهذا - ولوجود تضارب ملحوظ في النتائج على المستوى الجزئي - هو الفصل في التنفيذ بين عملية جمع البيانات، وعملية التجميع (إقليميا). وفي ظل الإجراءات القائمة، لا يمكن اكتشاف نواحي الضعف في عملية

وضع التقديرات التفصيلية على المستوى القطري وتقييمها بشكل تام إلا عند مستوى تجميعي أعلى، لأن الضرورة تحتم عندئذ مقارنة مجموعات البيانات الجزئية لأحد البلدان بمثيلتها من بلدان أخرى تمر بمرحلة إنمائية مماثلة.

رابعا - جهود البنك الحالية لتحسين الأساليب

١٥ - حدد البنك مبادئ توجيهية، وأوصى بممارسات جيدة فيما يتعلق بكل من جمع البيانات وحساب المعدلات السنوية القومية لأسعار بنود برنامج المقارنات الوطنية، وأوجز إطار الإجراءات التنفيذية الفعلية. كما ساعد في وضع جداول زمنية متفق عليها. ولكنه ووجه بعدم كفاية الموارد وبالقيود السياسية التي تعوق ممارسة إشراف أكثر تعمقا، والرقابة المشددة على نوعية البيانات والإشراف الخارجي على الممارسات الإحصائية للدول المشتركة.

١٦ - وحيث أن بناء القدرات في مجالي جمع وتحليل الأسعار وقياس إنفاق الناتج القومي الإجمالي هو أحد المكونات الهامة لبرنامج المقارنات الدولية، كان من الواضح وجود بعض الإحجام عن التدخل من جانب البنك على المستوى التفصيلي. وهناك أسباب هامة لعدم الإقدام على الإدارة الجزئية لهذه الممارسة أو محاولة "معالجة" كل المشاكل المحتملة لتوصيف البيانات. ولا يمكن للبنك والوكالات الأخرى التي تلعب دورا رئيسيا في وضع تعادلات القوة الشرائية المتعددة الأطراف أن تتورط بعمق في الرقابة والإشراف الداخليين على جمع البيانات الوطنية الأساسية في البلدان المشتركة. فهذه المهمة تقع في نطاق مسؤولية المكاتب الإحصائية الوطنية، ولا بد أن تعتمد استمرارية النشاط الإحصائي وعملية جمع البيانات على قدرة المنظمات الوطنية على إدارة عملها الإحصائي بكفاءة.

١٧ - وبالنسبة للبلدان المشتركة في العمليات المنتظمة لبرنامج المقارنات الدولية منذ عدة سنوات، تم القيام بعملية "عامة" لجمع البيانات. والبلدان الجدد التي تنضم إلى النظام مدعوة إلى طرح مصالحها الخاصة وخصائصها، ولكن لا بد أن تفهم أيضا ضرورة استيعاب الممارسات القائمة وتحقيقها بأقصى ما يمكن من الأمانة. والقيام بالمهام الأساسية على نحو متسق ويشجع الموثوقية يستلزم التوليد والاستنساخ والتبني والمحاكاة بشكل سليم. ويفيد استخدام التعاريف العامة والتصنيفات والرسوم البيانية للبنود وأدلة التبويب وما إليها في تشجيع نهج موحد وأكثر تجانسا.

خامسا - تقدير البنك

١٨ - على المستوى الكلي، يعتقد البنك أن تقديرات برنامج المقارنات الدولية التي نُشرت مؤخرا لها مصداقيتها. وقد يبدو قبولها صعبا بداهة لأن قوالب التفكير قد اعتادت طوال فترة طويلة أن تُسجل مقارنات قائمة على سعر الصرف. وبالتالي أبطأ المستخدمون في فهم المغزى الحقيقي للأرقام المعدلة لتعادل القوة الشرائية. ومن المقبول، كما هو الحال بالنسبة لكل التجميعات، أن تكون المقارنات المفصلة لمستوى الإنفاق الأدنى أقل قوة وموثوقية في كثير من الأحيان. ويصدق هذا بصفة خاصة عندما يصعب التوصيف الواضح للمنتجات (وبخاصة الخدمات)، التي ربما تختلف بدرجة كبيرة في النوعية (التي لم تعدل

بشكل كاف) وعندما يمكن أن يهبط المعدل السنوي الوطني للأسعار، وهو أمر منطقي، داخل نطاق عريض للأسعار (مثلما في حالة الهند والصين). ولكن تظل هناك ضرورة للتدابير المفصلة - وهناك الكثير منها - لكفالة مزيد من الاتساق في التقديرات المستمدة عند مستويات تجميع متزايدة الارتفاع. وباستثناء هام واحد، لم يتمكن البنك من العثور على أية حالة واضحة للانحراف الثابت سواء فيما بين البلدان أو بالنسبة لأي بند محدد مسعر في برنامج المقارنات الدلية. وتدعم البحوث المستقلة هذه الاستنتاجات. وهذا يُعزز صحة التقديرات الرئيسية والاستنتاجات الشاملة على المستوى الكلي.

سادسا - استخدام تعادلات القوة الشرائية

١٩ - يُجري البنك ضمن عملية الاستعراض التنفيذي الاعتيادية تحليلا لاستخدام تعادل القوة الشرائية - أرقام الناتج القومي الإجمالي المعدلة - وصلة وإمكانيات هذا الاستخدام كأساس لقراراته بشأن تخصيص الموارد. وعلى مستوى تقليل الفقر والتخفيض من حدته، تستخدم بالفعل تعادلات القوة الشرائية لتوجيه السياسة العامة وقرارات تقديم المساعدة الإنمائية ولربما تُصبح إجراءات التقييم المتصلة بمدى الفقر - بدلا من استخدام دخل الفرد - مبدأ إرشاديا أكثر أهمية في السياسة التنفيذية في المستقبل. وعلاوة على ذلك، نظرا إلى الشراكة الإنمائية الاستراتيجية الجديدة بين البنك ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فضلا عن المانحين الثنائيين الرئيسيين، من المتوقع أن يشتد تركيز الاهتمام في مجال استراتيجيات تقليل الفقر. كما أن انهيار سعر الصرف مؤخرا في بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق واستمرار عدم استقرار السوق المالية في آسيا وكذلك في معظم أمريكا اللاتينية قد زادا من الضغوط من أجل استخدام تعادل القوة الشرائية في الدور المتعارف عليه تقليديا لتحديد "مؤشرات" مجدية اقتصاديا لسعر الصرف. وحيثما يرتبط انخفاض سعر الصرف بالتضخم الفعلي أو الناشئ لاحقا، سيشتد الضغط للحصول على بيانات عن الأسعار وتعادلات القوة الشرائية وكيفية تأثر مستويات المعيشة. وقد اتخذ مؤخرا المشرفون على الإحصاءات في بلدان آسيا التي تمر بأزمة اقتصادية قرارا بشأن هذه المسائل المتعددة المترابطة. وتبعتهم بلدان أو مناطق أخرى مثل سنغافورة وإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص التابع للصين. وفي هذا المجال على حدة، بمنأى عن المعلومات الإضافية عن الممارسات التجارية، والإغراق، ومعدلات الأجور النسبية والمنافسة المتعلقة بالتكلفة، إلخ، التي يمكن أن يقدمها برنامج المقارنات الدولية على الصعيد الوطني - يحقق برنامج المقارنات الوطنية غرضا وطنيا هاما.

سابعا - التمويل

٢٠ - يعتمد نظام المقارنات الدولية على الدراسة الاستقصائية للأسعار والإنفاق على المستوى القطري. وتجري هذه الدراسات الاستقصائية كل خمس سنوات خارج نطاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق التي تجمع تلك البيانات على نحو أكثر انتظاما. غير أنها تُشكل تكلفة إضافية ضخمة بالنسبة للميزانية الإحصائية العادية لبلد ما. ولهذا قدم البنك لمعظم البلدان بعض الدعم لمساعدتها في تنفيذ هذا العمل وإجراء دراسات ذات صلة لأنماط الإنفاق، بما في ذلك تمويل حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية. كما حاول البنك تقليل ما ينطوي عليه جمع تلك

البيانات من عبء حقيقي على الموارد، عن طريق تشجيع البلدان، قدر الإمكان، على أن تستخدم معلومات الرقم القياسي لأسعار التجزئة وتعمل وفقا لقوائم أسعار مختصرة ومتجانسة. كما دعم البنك إجراء استقصاءات خاصة لأسعار استثمارات التشييد وتكاليف الآلات والمعدات. وبينما تُعد هذه المعلومات هامة وعملية في حد ذاتها، فهي لا تعتبر من البيانات التي تجمعها عادة مكاتب الإحصاء الوطنية. ولا يتعين على البلدان أن تجري أية تقديرات لبرنامج المقارنات الدولية، بل تقع أعمال التجميع الإقليمي والتقديرات العالمية على الوكالات الدولية. وقد اتبعت كل هذه النهج انطلاقا من فكرة أساسية هي تقليل التكلفة المباشرة لتوليد معلومات تعادل القوة الشرائية بالنسبة للبلدان إلى أقصى حد.

٢١ - ويستخدم البنك جزءا من ميزانيته الإدارية العادية لغرض الإدارة والإشراف الشاملين المتعلقين بعملية برنامج المقارنات الدولية العالمي ولاستكشاف أساليب تجميع بديلة. وهو يعتمد على احتياطيات صناديق استئمانية خاصة متضائلة في تمويل الأنشطة الإقليمية التكميلية والدراسات التي تجريها فرادى البلدان. وفي هذا المجال الأخير، قدم كل من صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأوروبي على مدى السنوات القليلة الماضية مساهمات مالية كبيرة لبرنامج المقارنات الدولية، ولكنها لم تكن كافية لتغطية النقص في الموارد، وما زال برنامج المقارنات الدولية، كما يشير التقرير، يفتقر إلى التمويل الكافي.

ثامنا - خاتمة

٢٢ - يتلخص رأي البنك عموما في وجوب استمرار الأعمال المتعلقة بتعادل القوة الشرائية، ووجوب الاضطلاع، في حدود الموارد المتوفرة، ببرنامج المقارنات الدولية على الصعيد العالمي بكفاءة وفعالية قدر الإمكان. وكان من الصعب في الماضي، مع عدم التيقن من التمويل، وضع نهج مخطط له لإكمال المشاريع من منظور الثلاث سنوات المعتاد. وقد قوض هذا خطط الإدارة وجعل الإشراف أقل فعالية مما كان ينبغي. ولكن الدوائر الاحصائية الدولية بحاجة الآن إلى المضي قدما والاتفاق على نهج أكثر انتظاما. ولا بد أن تقرر كيف تنشئ إدارة مركزية قوية لبرنامج المقارنات الدولية تُباشر التحكم الفعال في نوعية البيانات الأساسية.

الحاشية

(١) "استعراض برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية لتعادل القوة الشرائية"، ورقة أعدها ا. كاسلز بوصفه الخبير الاستشاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتقديمها في الاجتماع المعني ببرنامج المكتب الاحصائي للجماعات الأوروبية - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعادل القوة الشرائية، باريس، ٥-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.